استبيان حكومي: ٩٢ بالمائة من الإيرانيين غير راضين عن الوضع الحالي في البلاد

كشفت نتائج الاستبيان الوطني الرابع، الذي أجري بإشراف وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، حول القيم والمواقف لدى الإيرانيين، أن ٩٢ بالمائة من الشعب غير راضين عن الوضع الحالي في إيران، وأكد نحو ثلث المشاركين أن «الوضع في البلاد غير قابل للإصلاح».

وكان مكتب المشاريع الوطنية التابع لمركز أبحاث الثقافة والفنون والاتصالات، التابع لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، قد أجرى هذا الاستبيان وشمل ١٥٨٧٨ شخصًا فوق سن ٥١ عامًا من الأسر الحضرية والريفية في ١٥ محافظة.

وتناول الاستبيان موضوع الحجاب؛ حيث كانت قضية «عدم ارتداء الحجاب» في الاستبيان السابق تُعتبر مشكلة ثانوية، ولكن في المرة الرابعة من هذا الاستبيان، ارتفعت نسبة اعتبار الحجاب أهم مشكلة إلى ١١,٩ بالمائة.

كما تناول أيضًا مسألة «الشعور بالأمان بين المواطنين»، حيث أفاد ٥٤,٨ بالمائة من المشاركين بأنهم لا يشعرون بأن ممتلكاتهم في مأمن.

وفي هذا السياق، أظهرت النتائج أن ١٤ بالمائة من النساء يشعرن بأمان قليل جدًا في الأماكن العامة، و٢١,٥ بالمائة يشعرن بأمان قليل، و١٠,٦ بالمائة يشعرن بأمان نسبي.

كما أظهرت نتائج الموجة الرابعة من الاستبيان الوطني أن ٤٠,١ بالمائة من المشاركين في محافظة أذربيجان الغربية و٣٧,٩ بالمائة في محافظة كردستان يعتقدون أن الوضع في البلاد غير قابل للإصلاح.

ولم تنشر النتائج الكاملة بعد، ولكن بعض الباحثين حصلوا على أجزاء منها وبدأوا بنشرها تدريجيًا.

وكشفت صحيفة «هم ميهن»، في تقرير نشرته، أمس الأحد ٨ سبتمبر عن أجزاء من الاستبيان، مشيرة إلى أنه ردًا على سؤال يقول: «ما هي أهم مشكلة تواجه البلاد حاليًا في رأيك؟» جاءت إجابات المشاركين أن التضخم وارتفاع الأسعار يأتي في صدارة المشكلات بنسبة ٨١,٩ بالمائة، والبطالة ٤٧,٩ بالمائة، والإدمان ٢٦,٩ بالمائة، والفساد الاقتصادي والإداري ١٣,١ بالمائة، والحجاب ١١,٩ بالمائة.

أما بقية المشاكل المهمة في نظر المشاركين فكانت: زواج الشباب بنسبة ١٠,٧ بالمائة، والطلاق ٧,١ بالمائة، ونقص المياه ٥,٧ بالمائة، وعدم احترام القانون ٤,٧ بالمائة، وتقييد حرية التعبير والصحافة ٤,٢ بالمائة.

وفيما يخص «رضا المواطنين عن الوضع الحالي للبلاد»، أظهرت النتائج أن ٦١,٦ بالمائة من المشاركين يرون أن «الوضع الحالي يجب تحسينه من خلال إصلاحات»، بينما يعتقد ٣٠,٢ بالمائة أن «الوضع غير قابل للإصلاح»، و٨,٢ بالمائة فقط يرون أن «الوضع الحالي جيد ويمكن الدفاع عنه».

فريق التحقيق في جرائم تنظيم الدولة الإسلامية يستعد لمغادرة العراق

○ خلال سنوات بث تنظيم داعش الرعب والموت في المناطق التي سيطر عليها.

باريس - (أ ف ب): بناء على طلب بغداد يُنهي فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن جرائم تنظيم الدولة الاسلامية (يونيتاد) مهمته ويغادر العراق في ١٧ سبتمبر مع ترقب إعلان إنجازاته وإن أبدى أسفه على «سوء تفاهم» مع السلطات.

وفي مقابلة هاتفية حصرية مع وكالة فرانس برس أشادت آنا بييرو يوبيس رئيسة الفريق المكلف المساعدة على جعل تنظيم الدولة الإسلامية «يحاسب على جرائمه» بتعاون السلطات العراقية في هذه المهمة، معتبرة أن عمل الفريق كان يمكن أن يستمر لو حدث تواصل أفضل بين الطرفين.

وقالت: «يمكن أن نقرّ علنا وبشكل أوضح أن العمل الجيد الذي تمكنّا من إنجازه ما كان ممكنا لولا دعوتنا وذلك أمر فريد»، موضحة أن فريقها هو بعثة التحقيق الدولية الوحيدة التي وجدت في البلد المكلفة التحقيق فيه. وتضيف: «لا يحدث أبدا أن تدعو دولة ما هيئة دولية للعمل على ملفّ خاص كهذا مثل التحقيق في جرائم (...). قلة هم من يمكن أن يفتحوا لنا أبوابهم بمثل هذا السخاء». وفي العاشر من يونيو ٢٠١٤ سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل في محافظة نينوى في شمال العراق. وأعلن منها بعد ١٩ يوما إقامة «الخلافة الإسلامية» على مساحات واسعة من العراق وسوريا.

وأطلّ الزعيم الأسبق للتنظيم أبوبكر البغدادي للمرّة الأولى من جامع النوري الكبير في الموصل، ليعلن نفسه «أميرا للمؤمنين»، في لحظة لا تزال محفورة في ذاكرة كثيرين.

وخلال سنوات بثوا فيها الرعب وحولوا حياة الناس إلى جحيم نفذ عناصر التنظيم إعدامات بقطع الرأس وفرضوا عقوبات بقطع أصابع المدخنين أو أيدي السارقين وخطفوا نساء حولوهن إلى «سبايا» ودمّروا كنائس وجوامع ومتاحف وأحرقوا الكتب والمخطوطات.

وبعد معارك عنيفة، استعاد الجيش العراقي، بدعم من تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة، الموصل معلنًا في ديسمبر ٢٠١٧ هزيمة التنظيم في العراق.

وطلبت الحكومة العراقية من المجتمع الدولي في أغسطس من ذلك العام المساعدة في ضمان محاسبة مقاتلي التنظيم الإرهابي. واستجابة لهذا الطلب تبنى مجلس الأمن الدولي في الشهر التالي بالإجماع القرار ٢٣٧٩ الذي شكل بموجبه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الاسلامية (يونيتاد).

وعلى مدى سبعة أعوام أعدّ الفريق ١٩ تقريرا بعضها حول جرائم محددة كتلك المرتكبة بحق الشيعة والإيزيديين وفي سجن بادوش، وأخرى حول الهيكلية التراتبية لتنظيم الدولة الإسلامية.

وعمل كذلك على رقمنة ملايين الوثائق وتدريب مكوّنات النظام القضائي العراقي، بالإضافة إلى «التنقيب عن المقابر الجماعية». وتوضح المسؤولة الأممية: «استخرجنا من ٦٨ مقبرة رفات ألف ضحية تقريباً، تم التعرف على ٢٠٠ منهم». وعملا بتفويضه، درس الفريق وثائق قدمها العراق بالإضافة إلى وثائق أخرى تضمّ شهادات جمعتها الأمم المتحدة ولم تنقلها إلى السلطات العراقية. وتوضح يوبيس أن سبب ذلك هو أن «الأمم المتحدة لديها قواعد صارمة بشأن السرية واحترام الموافقة التي يعطيها الأشخاص الذين يدلون بشهاداتهم».

ووجّهت المحاكم الوطنية ١٨ لائحة اتهام أسفرت ١٥ منها عن إدانات معظمها في أوروبا، في قضايا بين ما استندت إليه وثائق أنجزها فيق يونيتاد. لكن حين «رأى العراقيون نتائج ملموسة في محكمات أجنبية، نشأ انطباع بأن يونيتاد يتعاون مع الدول الأجنبية أكثر مما يتعاون مع العراق». وتتابع المسؤولة بأسف: «كان من الممكن شرح كل شيء على نحو أفضل». وتحدثت وسائل إعلام عراقية عن توتر بين الفريق الأممي والسلطات العراقية.

مدير الاستخبارات البريطانية: حماس حركة وفكرة لا يمكن قتلها

قال مدير الاستخبارات البريطانية ريتشارد مور يوم السبت إن حماس حركة وفكرة ولا يمكن قتلها إلا بفكرة أفضل منها، معتبرا أن الفلسطينيين يحتاجون إلى بديل أفضل. وأشار مور إلى أن القدرات العسكرية لحماس تعرضت لتدهور شديد، لكن لم يتم القضاء عليها، مؤكدا أن وقف إطلاق النار يتعلق بالإرادة السياسية للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وكان مدير المخابرات البريطانية قد أكد في مقال مشترك مع مدير المخابرات المركزية الأمريكية سي آي أيه ويليام بيرنز العمل بلا كلل للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة.

وأكد المسؤولان الأمنيان العمل معا لإنهاء المعاناة في غزة وإعادة الرهائن وتهدئة التوترات.

من جهته، قال مدير وكالة سي آي إيه إنه سيتم طرح اتفاق جديد بشأن غزة في الأيام المقبلة، معتبرا أن التوصل إلى صفقة تبادل يتوقف على مدى توافر الإرادة السياسية لدى قادة الطرفين.

وأكد السعي للتوصل إلى مقترح صفقة تبادل يقبل بها الطرفان، مضيفا: نتطلع إلى تقديم مقترح قريبا، وسنواصل العمل مع الوسطاء الآخرين للتوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة، لأنه لا بديل عن ذلك.

وقال بيرنز: «نعمل مع قطر ومصر على اقتراح جديد وأكثر تفصيلا لاتفاق بشأن الرهائن ووقف إطلاق النار في غزة، والاتفاق الجديد سيتم تقديمه لحماس وإسرائيل في الأيام المقبلة».

وأعرب بيرنز عن أمله أن يتفق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وزعيم حماس يحيى السنوار على التوصل إلى اتفاق بشأن الأسرى ووقف إطلاق النار.

وقال إن أي دولة لها نفوذ على حماس يجب أن تدفعها لقبول اتفاق وقف إطلاق النار وإنهاء المعاناة في غزة، مشيرا إلى أن هناك قلقا لدى الأجهزة الأمنية التي نتعامل معها بما فيها الإسرائيلية بشأن احتمال توسع الصراع.

○ قصف إسرائيلي على إحدى بلدات الجنوب اللبناني. (رويترز)

حزب الله يعلن قصف شمال إسرائيل ردا على مقتل مسعفين بجنوب لبنان

بيروت - (أ ف ب): أعلن حزب الله اللبناني أنه أطلق وابلا من الصواريخ على شمال إسرائيل فجر أمس الأحد ردا على هجوم أسفر، وفقا لوزارة الصحة اللبنانية، عن مقتل ثلاثة مسعفين بجنوب لبنان. وقال الحزب المدعوم من إيران في بيان «ردا على اعتداءات العدو... خصوصا الاعتداء الذي طال الطواقم الطبية في بلدة فرون وأدى إلى استشهاد أفراد من الدفاع المدني، قصف مجاهدو المقاومة الإسلامية... مستعمرة كريات شمونة بصلية من صواريخ الفلق».

وقتل ثلاثة مسعفين يوم السبت وأصيب اثنان آخران بجروح جراء «استهداف» إسرائيل فريقا من الدفاع المدني كان يعمل على إخماد حرائق في جنوب لبنان، وفق ما أعلنت وزارة الصحة اللبنانية، على وقع استمرار التصعيد بين حزب الله وإسرائيل. ومنذ اندلاع الحرب في قطاع غزة في السابع من اكتوبر، يتبادل حزب الله وإسرائيل القصف بشكل يومي عبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

وأفادت الوزارة في بيان بـ«استشهاد ثلاثة مسعفين وإصابة اثنين آخرين بجروح أحدهما بحال حرجة» جراء «استهداف العدو الإسرائيلي فريقا تابعا للدفاع المدني اللبناني كان يعمل على إطفاء حرائق أشعلتها الغارات الإسرائيلية الأخيرة في بلدة فرون». ونعت المديرية العامة للدفاع المدني العناصر الثلاثة «الذين استشهدوا جراء غارة إسرائيلية استهدفت آلية الإطفاء بعد الانتهاء من تنفيذ مهمة إطفاء في تمام الساعة ١٨:١٥ (١٥:١٥ بتوقيت جرينتش) في بلدة فرون بقضاء النبطية».

ودان رئيس الوزراء نجيب ميقاتي «هذا العدوان الجديد ضد لبنان»، واعتبره «خرقا فاضحا للقوانين الدولية وعدوانا سافرا على القيم الإنسانية». وأكدت حركة أمل الحليفة لحزب الله، أن اثنين من المسعفين كانا ينتميان إليها. وأشارت إلى أن كلا منهما «استشهد أثناء قيامه بواجبه الإنساني والوطني دفاعا عن لبنان والجنوب». وشجبت وزارة الصحة «هذا الاعتداء الاسرائيلي السافر الذي طال فريقا في جهاز رسمي تابع للدولة اللبنانية»، موضحة أنه «الثاني من نوعه ضد فريق إسعاف في أقل من اثنتي عشرة ساعة».

وكانت الوزارة أفادت في وقت سابق السبت بأن عنصرين من «الهيئة الصحية الإسلامية» التابعة لحزب الله أصيبا بجروح بعد «استهداف» بقصف مدفعي إسرائيلي أدى الى انحراف سيارتهما أثناء توجههما لإخماد حريق في بلدة قبريخا. ومنذ بدء التصعيد، يستهدف حزب الله بشكل رئيسي مواقع عسكرية إسرائيلية، في هجمات يشنّها من جنوب لبنان يقول إنها «دعما» لغزة و«إسنادا» لمقاومتها. وترد إسرائيل باستهداف ما تصفه بأنه «بنى عسكرية» تابعة للحزب، إضافة إلى مقاتليه.

ومن جانبه أعلن الجيش الإسرائيلي صباح الأحد أنه شن سلسلة من الغارات الجوية على أهداف لحزب الله في جنوب لبنان مؤكدا انه اعترض عددا من المقذوفات التي أطلقت من لبنان خلال الليل. وقال الجيش في بيان إن سلاح الجوي الإسرائيلي «ضرب منشآت عسكرية لحزب الله في مناطق عيترون ومارون الراس وياارون في جنوب لبنان». ومنذ اندلاع الحرب في قطاع غزة في السابع من اكتوبر، يتبادل حزب الله وإسرائيل القصف بشكل يومي عبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

○ من مشاهد النزاع السوداني. (أرشيفية)

السودان يرفض قوة تدخّل اقترحتها بعثة حقوق الإنسان ويتهمها بالتسيس

بورتسودان - (أ ف ب): رفضت الحكومة السودانية توصيات بعثة تقصى الحقائق التابعة لمجلس حقوق الانسان واتهمتها بأنها «هيئة سياسية»، بعد أن دعت إلى نشر قوة «مستقلة ومحايدة» في السودان لحماية المدنيين في ظل الحرب المستعرة منذ قرابة ١٧ شهرا. وقالت وزارة الخارجية السودانية في بيان نشر ليل السبت: «ترفض حكومة السودان توصيات بعثة تقصي الحقائق جملة وتفصيلا»، ورأت أنها «تجاوز واضح لتفويضها وصلاحيتها».

وأوضحت الوزارة في بيانها أن البعثة قامت بنشر تقريرها «وعُقد مؤتمر صحفي حوله، قبل أن يستمع له مجلس» حقوق الإنسان، ما يعكس «افتقاد اللجنة للمهنية والاستقلالية». واتهمت الخارجية البعثة بكونها «هيئة سياسية لا قانونية، ما يعضّد موقف حكومة السودان منها منذ تشكيلها». ويوم الجمعة دعا خبراء من الأمم المتحدة إلى نشر قوة «مستقلة ومحايدة من دون تأخير» في السودان، بهدف حماية المدنيين في مواجهة الفظائع التي يرتكبها الطرفان المتحاربان.

وخلُص الخبراء المكلفون من قبل مجلس حقوق الإنسان في تقرير إلى أنّ المتحاربين «ارتكبوا سلسلة مروّعة من انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم يمكن وصف الكثير منها بأنّها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية». أنشأ مجلس حقوق الإنسان هذه البعثة نهاية العام الماضي بهدف توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في البلاد منذ اندلاع الحرب بين الجيش بقيادة عبدالفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو في ١٥ ابريل ٢٠٢٣.

وفي بيان السبت ندّدت الخارجية السودانية بـ«تناقض غريب» يحمله تقرير البعثة، إذ استنكرت «التوصية بحظر السلاح عن الجيش الوطني (وبأن) توكل مهمة حماية المدنيين لقوة دولية لا يعرف متى ستشكل». أسفرت الحرب عن عشرات آلاف القتلى. في حين تفيد تقديرات بأنها قد تصل إلى «١٥٠ ألفا». ونزح أكثر من عشرة ملايين شخص داخل السودان أو لجأوا إلى البلدان المجاورة منذ اندلاع المعارك، بحسب أرقام الأمم المتحدة. وتسببت المعارك بدمار واسع في البنية التحتية، وخرج أكثر من ثلاثة أرباع المرافق الصحية عن الخدمة.

من جهة أخرى عقد مدير منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غبريسوس مؤتمرا صحفيا أمس الأحد بمدينة بورتسودان وقال إن «المجتمع الدولي يبدو أنه نسي السودان ولا يولي اهتماما كبيرا للنزاع الذي يمزقه أو عواقبه على المنطقة». وأوضح غبريسوس الذي وصل إلى بورتسودان السبت في زيارة رسمية أن «حجم الطوارئ صادم، وكذلك الإجراءات غير الكافية التي يتم اتخاذها للحد من الصراع». وأشار إلى احتياج ١٤,٧ مليون شخص في السودان إلى الإغاثة العاجلة، موضحا أن التمويل المطلوب لهؤلاء يبلغ ٢,٧ مليار دولار، «لم يتم توفير سوى أقل من نصفه». ودعا غبريسوس العالم «إلى الاستيقاظ ومساعدة السودان للخروج من الكابوس الذي يعيشه».